

**تحسين مستوى الأداء**  
**ملخص تقرير عن مراجعة ٢٠٠٢ لممارسات وإجراءات المحكمة العليا**  
**أعدته سيادة اللورد بونومي**

**مقدمة**

١. طلب سعادة وكيل أول وزارة العدل من اللورد بومني في ديسمبر عام ٢٠٠١ البحث في موضوع عدم كفاءة المحكمة العليا وتقديم تقرير يفيد بذلك. وكانت كلمات الإشارة إلى المراجعة هي:

”مراجعة إجراءات عمل المحكمة العليا في مرحلتها الابتدائية في ضوء زيادة الطلبات المقدمة إلى المحكمة، ومراجعة ممارسات المحكمة وتلك الإجراءات الخاصة بتقديم خدمات للمحكمة، وقواعد الإجراءات الجنائية التي تنطبق على المحكمة العليا، وتقديم التوصيات بهدف تحسين استخدام مصادر المحكمة في تحسين العدل الداخلي.“

٢. وترتبط المراجعة بعمل المحكمة العليا في مرحلتها الابتدائية، وهو العمل بداية من بدء الدعوة ضد المتهم وحتى صدور الحكم عليه أو إبراء ساحتة. ولا تمتد إلى الهيكل الأساسي لنظام العدل الجنائي للمحاكمة بواسطة المحلفين والتي يقع فيها عبء الإثبات على المدعي العام، كما أنها لا تشمل القانون الجنائي وقانون الإثبات (الفقرات ١-١ و ١-٤ من التقرير)

**الخلفية**

٣. ولقد كان هناك قلق متزايد في السنوات القليلة الماضية من أن المحكمة العليا لم تكن تعمل بالكفاءة المتوقعة من المحكمة الجنائية العليا باسكتلندا. وقد بدا هذا الأمر جليا في العديد من القضايا الهامة. ولقد تم الإعلان عن هذه المراجعة عقب البت في إحدى هذه القضايا (الفقرة ١-١ من هذا التقرير).

**المنهج**

٤. بدأ اللورد بومني يسانده فريق المراجعة مجموعة واسعة من المشاورات مع كافة الممثلين المعنيين بعمل المحكمة العليا والهيئات التشريعية والخيرية المهتمة بالمساواة العرقية وموضوعات القضايا بالإضافة إلى أفراد من الجمهور، وخاصة أولئك الذين يتمتعون بخبرة في عمل المحاكم. وقد تركز البحث في سجلات المحكمة العليا على الفترة ما بين ١٩٩٥-٢٠٠١. وقد تم وضع البحث لاختبار طبيعة وحجم العمل في المحكمة (الفقرات ١-٢ و ٢-١٢ من التقرير)

## تحديد المشكلة

٥. وقد استجابت المحكمة العليا للمتطلبات الزائدة على مصادرها طوال الوقت، وخاصة في الثلث الأخير من القرن الماضي، عندما زاد عدد القضاة من ثمانية إلى اثنين وثلاثين قاضيا. ويمثل حجم الأعمال الجنائية الابتدائية الآن حوالي ٥٠٪ من وقت العمل القضائي.

٦. هذا وقد ارتفع عدد الدعاوى الجديدة التي تم رفعها في الفترة ما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠١ (والتي تم البت فيها) في المحكمة العليا من ١١٥٩ دعوى قضائية إلى ١٤٦٨، بنسبة بلغت ٢٣٪. بيد أن المشكلة الرئيسية لم تكن تكمن في زيادة عدد الدعاوى الجديدة ولكنها كانت تكمن في نسبة ٥٩٪ زيادة في عدد حالات التأجيل التي تمت المطالبة بها ومنحها. وفي عام ٢٠٠١ قام الدفاع بتقديم حوالي ٧٥٪ من طلبات التأجيل، وقد كان السبب في المطالبة بالتأجيل في حوالي ٤٠٪ من هذه القضايا هو مطالبة الدفاع بمزيد من الوقت للإعداد للدعوى. ويزداد عدد الدعاوى المؤجلة إلى تواريخ أخرى عن عدد الدعاوى التي يتم البت فيها في أول مرة يتم رفعها أمام المحكمة.

٧. وقد كان العديد من حالات التأجيل يتم منحها في اليوم المحدد للمحاكمة، وهو الأمر الذي كان يسبب إزعاجا للشهود والضحايا وعائلات الضحايا والمحلفين وباقي أفراد المجتمع. وفي بعض الأحيان لم يكن يتم الإفصاح عن سبب التأجيل للجمهور مما يسبب نوعا من الإزعاج للضحايا وعائلاتهم، والشعور بأن المحكمة غير قادرة على إدارة عملها، كذلك إضعاف ثقة الجمهور في نظام العدل الجنائي.

٨. وقد كان التحدي الكامن أمام المراجعة هو التوصل إلى نظام يؤكد أن الضحايا والشهود والمحلفين لن يتم استدعاؤهم للمثول أمام المحكمة حتى تكون الدعوى جاهزة للاستماع. وقد بلغت نسبة الدعاوى التي جرت المحاكمة فيها في أول مرة ترفع أمام المحكمة حوالي ١٤٪ (الفقرات من ٤-١ إلى ٤-٤ من التقرير)

## أسباب المشكلة

٩. تم توضيح أسباب المشكلة في الفقرات التالية.

١٠. الإعداد والإعلان عن دعوى الادعاء العام - النظرية.

أثناء إعداد دعوى الادعاء العام، يجب على النائب العام الذي يكون مسئولاً عن التحقيق في القضية أن يعلم محامى الدفاع بالأدلة التي تصبح متوافرة وأن يرد على أي من هذه الاستفسارات لمزيد من المعلومات. ويتم إبلاغ المتهم حينئذ عن التهم الموجهة إليه (في لائحة اتهام) تحدد تاريخا للمحاكمة بحد أدنى ٢٩ يوما من تاريخ الإخطار. ومن المتوقع أن يكمل الدفاع إعداداته في خلال هذا الوقت للسماح للمحاكمة بالانعقاد في هذا التاريخ.

١١. إعداد دعاوى الادعاء العام والإبلاغ عنها - صعوبات الممارسة وعبوبها.

ولا تتبع هذه العملية دائما في الممارسة لعدة أسباب. ولا يقوم المدعى العام بتبليغ الدفاع بصورة روتينية بالأدلة التي تظهر في الدعوى، أثناء تطور التحقيقات، وفي بعض الحالات يكون أول تبليغ بهذه الأدلة للدفاع هو إرسال لائحة الاتهام له. ويجوز إرسال أدلة إضافية بعد إرسال لائحة الاتهام، هذا وقد تم إرسال إخطارات في عام ٢٠٠١ بأدلة إضافية إلى الدفاع في أكثر من ٥٠٪ من الدعاوى التي وصلت إلى مرحلة المحاكمة. ويمكن إرسال إخطارات الأدلة الإضافية إلى الدفاع في موعد يقع قبل يومين من تلاوة المحلفين للقسم للبت في الدعوى.

## ١٢. عدم وجود اتصال بين الدفاع ومحكمة التاج.

هناك قواعد تطالب المدعي العام والدفاع بالتشاور مع بعضهما البعض قبل المحاكمة والتأجيلات وأوجه المفاوضات حتى اللحظة الأخيرة.

## ١٣. إخطار الدفاع

والحد الأدنى لفترة الإخطار المرسل إلى المتهم هو ٢٩ يوما، ويعتبر هذا الحد الزمني معقولا للدفاع في كثير من الدعاوى لإعداد مرافعته.

## ١٤. نظام الجلسات

يتم توزيع الدعاوى على جلسات لمدة ١٤ يوما، ولا يوجد أي تأكيد حول موعد سماع الدعوى وما إذا كانت الجلسة سيتم سماعها أم لا. وقد توجد بعض التغييرات في المحامين الذين يمثلون الدفاع نتيجة لعدم التأكد هذا.

## ١٥. عدم توافر محامين مكلفين

ويشجع هيكل رسوم الاستشارة القانونية المحامين على التمسك بمستندات الدعاوى التي يكون بها احتمال بسيط في تعظيم احتمالات زيادة الإقبال على خدماتهم في معظم الدعوى.

## ١٦. رسوم الاستشارات القانونية الجنائية

ويتم تمويل معظم الأعمال الجنائية في المحكمة العليا بواسطة الاستشارات القانونية. وتتطلب بعض المصروفات المعينة نقل مصروفات الشاهد الخبير موافقة هيئة المساعدات القانونية الاسكتلندية. ويمكن أن تؤدي المطالبة الحصول على الموافقة إلى استمرار النظر في القضية.

## ١٧. المحامي المخضرم يغادر نقابة المحامين.

كان هناك عدد ملحوظ من حالات مغادرة المحامين لنقابة المحامين والتحاقهم بمناصب يشغلون فيها منصب الشريف، ولم ينعكس هذا على الزيادة الماثلة في عدد المحامين الذين يترافعون أمام المحكمة العليا.

## ١٨. أثر قضية أندرسون ضد إيتش إم في

ويتوخى المحامون الحذر في قبول الدعاوى أو المرافعة بناء على إخطار قصير وبدون الاطلاع على كافة ملابسات الدعوى، وذلك بعد الحكم الذي صدر في القضية بين أندرسون و إيتش إم في والذي نص على أنه يجوز لسلوك محامي المتهم أن يكون سببا في سوء تطبيق العدالة.

## ١٩. عدم حضور الشخصيات الرئيسية.

يجوز أن يخفق المتهم أو الشاهد في الحضور

## ٢٠. أسباب أخرى

ويمكن أن يهمل شيئا أو آخر من جهة أو أخرى أثناء إعداد الدعوى للمحاكمة.

## ٢١. الشهود موجودون في النظام الحالي.

وتم تحديد الميزات الرئيسية في النظام الحالي كعمود لتخطيط المحاكمات.

- وقد أصبح أول يوم للجلسة التي يمثل فيها المدعى أمام المحكمة هو التاريخ المستهدف للمحاكمة، والتاريخ المستهدف لإعداد محكمة التاج للمحاكمة عندما تصبح القاعدة أنه يجب أن يكون هناك فارق زمني بين هذين التاريخين حوالي عشرين (٢٠) يوما.
- هذا وتعتبر الجلسة التمهيدية لكثير من الدعاوى ليست جلسة للمحاكمة ولكنها بالأحرى جلسة إجراءات حيث يتم إعطاء الاهتمام للإجراءات المستقبلية في الدعوى.
- وهناك حالة من عدم التأكد من أن هذه الدعاوى ستصل إلى مرحلة المحاكمة عندما تدرج بالجدول.

٢٢. مما يؤدي إلى ظهور نظام رديء وتتم إدارته بدون مراعاة الضحايا أو الشهود أو شعورهم. يجب على الشهود والضحايا أن يعدوا أنفسهم مرارا لضغوط المحاكمة عند تأجيلها أكثر من مرة. وهو الأمر الذي يتسبب في ضغوط كثيرة خاصة في الدعاوى الخطرة مثل المحاكمات المتعلقة بجرائم القتل. (الفقرات من ١-٥ إلى ٤٠-٥ من التقرير).

## التوصيات

### إدارة أعمال المحكمة

٢٣. وتوصلت مراجعة الإجراءات الحالية لإدارة أعمال المحكمة أن إدارة الدعوى القضائية لازمة للتعامل مع الثلاثة ميزات المذكورة أعلاه، وأوصت أن يتم تحديد موعد للجلسة التمهيدية في كل الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة العليا. (الفقرات ١-٦ إلى ٢٦-٦ من التقرير).

### الإخطار الكامل للدفاع

### ٢٤. دور المدعي العام.

ولكى يكون الدفاع على علم تام أثناء سير التحقيق، لا بد من إرسال قائمة بالشهود إلى الدفاع بمجرد إحالة المتهم إلى المحاكمة إن أمكن. وبعد ذلك يجب على المدعي العام أن يقدم للدفاع أية معلومات تظهر عن التحقيق، وتوفر له إمكانية الوصول إلى الأدلة المتعلقة كلما أمكن. كما يجب إرفاق نسخة من كافة المستندات التي يتم تبليغها من قبل مع المستندات المرسلة إلى المتهم والتي تعطى تفاصيل عن موعد النظر في الدعوى. وإذا كان هناك حاجة لأدلة إضافية فلا بد أن تكون هناك فترة فاصلة بين الجلسة التمهيدية وتاريخ إرسال أية مواد إضافية.

### ٢٥. أقوال الشهود

يجب تكوين مجموعة عمل للنظر في المواقف التي يجب فيها تقديم أقوال الشهود للدفاع..

### ٢٦. التخفيف المنظم لإصدار الأحكام

يجب أن يكون هناك نظام للتخفيف المنظم للإقرار بالتهمة في مرحلة مبكرة.

٢٧. تعزيز القسم رقم ١٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية (اسكتلندا) لسنة ١٩٩٥.

يجب تعديل النص التشريعي المذكور أعلاه وذلك حتى يمكن للقاضي الذي يصدر الحكم أن يأخذ في اعتباره أن المرحلة التي كان فيها الإقرار بالتهمة قد تم تخفيفه، ولكنه يجوز له أن يغفل هذا الأمر عند تقديم الإقرار بالتهمة في المحاكمة التمهيدية (الفقرات من ٧-١ إلى ٧-٢٢ من التقرير)

#### الجلسات التمهيدية

٢٨. غرض الجلسات التمهيدية.

والغرض الرئيسي لهذه الجلسة هو تحديد ما إذا كانت هذه المحاكمة ضرورية.

٢٩. الإخطار بالأدلة غير القابلة للنزاع

عندما تبلغ محكمة التاج بإخطار الأدلة غير القابلة للنزاع، فتتعين آنذاك مطالبة الدفاع بتقديم أسباب الطعن في أي صحيفة طعن.

٣٠. مذكرة الدفاع

يجب على الدفاع أن يحضر مذكرة بسير دفاعه لضمان تركيز الاهتمام على الموضوعات الحقيقية في الدعوى قبل الجلسة. وعلى الرغم من أنه يحق للمحكمة أن تتساءل عما إذا كان قد تم إعداد هذه المذكرة أم لا، فإن المذكرة المتعلقة بسير الدفاع تظل سرية.

٣١. اجتماع ما قبل الجلسة التمهيدية

يجب أن يلتقى الأطراف قبل الجلسة ويتفقوا على الشهود المطلوبين للحضور إلى المحكمة. ويجب تقديم مذكرة بهذا الاجتماع وبنتيجه إلى المحكمة.

٣٢. الالتزام بمحاولة توفيق الأدلة

ويحق للمحكمة أن تستفسر عما إذا كان تم إعداد مذكرة للاستفسار عما إذا كان تم تحديد الأمور الخاصة -التي من المحتمل أن تكون محلا للنزاع أو مصدرا للصعوبة لإدارة الدعوة- وإلا فإن مثل هذه المذكرة تظل سرية.

٣٣. الأمور التي يجوز مناقشتها

تنعقد الجلسة في المكان المناسب لسماع كافة الموضوعات والتي يمكن أن تكون حاليا موضوعا للجلسة التمهيدية. ويجب إثارة كافة الموضوعات المثارة حاليا في هذه الجلسة.

٣٤. حسابات فترات الإخطار

يجب تقديم قائمة بأسماء الشهود والمستندات إلى الدفاع، كما يجب تقديم الدفوع الخاصة قبل الجلسة التمهيدية. ويجب توضيح كافة الحدود الزمنية المعمول بها حاليا للمطالبة بتقديم كافة المطالبات في ما لا يتعدى سبعة أيام قبل الجلسة (الفقرات ٨-١ إلى ٨-٢١ من التقرير)

### ٣٥. سماع المنازعات حول قبول الأدلة

كما يجب إثارة أية موضوعات تتعلق بمسألة قبول الأدلة التي يمكن أن تكون في نظر المحكمة قد تم البت فيها قبل المحاكمة.

توقيت الجلسة التمهيدية والحدود الزمنية.

### ٣٦. الوقت بين إرسال إبلاغ لائحة الاتهام والجلسة التمهيدية

لكي يتسنى للجلسة التمهيدية أن تحقق هدفها الخاص بضمان ترتيب المحاكمات فقط عندما تكون الدعوة جاهزة للمحاكمة، ولا بد من إعطاء الوقت الكافي للدفاع للإعداد للجلسة التمهيدية.

ويجب أن تنعقد الجلسة التمهيدية في خلال ١١٠ يوما، ويجب أن تبدأ المحاكمة في خلال ١٤٠ يوما. وفي عام ٢٠٠١ تم تمديد الحد الزمن البالغ ١١٠ يوما في حوالي ٢٣٪ من الدعاوى، وكان السبب الأكثر شيوعا وراء المطالبة بهذا التمديد هو حاجة الدفاع لمزيد من الوقت للإعداد. ويمثل التمديد المقترح لقاعدة ١١٠ يوما اعترافا بما حدث في نسبة كبيرة من القضايا المعروضة على المحكمة العليا.

### ٣٧. قاعدة ١١٠ يوما في المستقبل

تنعقد الجلسة التمهيدية في خلال ١١٠ يوما، ويجب أن تبدأ المحاكمة في خلال ١٤٠ يوما.

### ٣٨. حماية حقوق المتهم

إذا لم تكن الجلسة التمهيدية مهياً قبل بدء المحاكمة، فيجوز أن يسمح للمتهم بالمطالبة بالإفراج عنه بكفالة. هذا بالإضافة إلى أنه لو كان المتهم مهياً للمحاكمة في مرحلة مبكرة فيمكنه آنذاك أن يطالب المحكمة بتعجيل الجلسة التمهيدية لكي يحظى بتاريخ محاكمة مبكر. وإذا ما تمت مخالفة قاعدة ١١٠ يوما في الوقت الراهن، فعندئذ يفرج عن المتهم ويصبح محصنا من أية مقاضاة بموجب التهم الموجهة إليه. ويجب تعديل هذه القاعدة لتسمح للمتهم بالمطالبة بالإفراج عنه بكفالة، وهي الحالة التي يسري فيها الحد الزمني ١٢ شهرا.

### ٣٩. تمديد فترة ١٤٠ يوما.

ويجوز أن يكون تمديد هذه الفترة مناسباً في بعض الدعاوى.

### ٤٠. قاعدة ١٢ شهرا.

وسيستمر في كل الأحوال العمل بالحد الزمني ١٢ شهرا، فالتهم الذي لا يحضر إلى المحاكمة في غضون ١٢ شهرا، فستسقط عنه التهم، ولن يمكن مقاضاته مرة أخرى بموجب هذه التهم.

### ٤١. قاعدة ٩ أشهر.

وإذا لك يكن المتهم مسجوناً، فيجب عقد الجلسة التمهيدية في خلال تسعة أشهر من أول مثول أمام المحكمة.

### ٤٢. التعامل مع الدعاوى شديدة التعقيد.

يجب أن يكون الأمر مناسباً لتمديد فترة ٨٠ يوما و ١١٠ يوم في الدعاوى شديدة التعقيد حتى قبل الإبلاغ بلائحة الاتهام.

#### ٤٣. تمديد الحدود الزمنية في الحالات الأخرى.

كما يجب تطبيق التغييرات على محكمة الشريف والمحكمة العليا على حد سواء. ويجب تقديم طلبات تمديد فترات السجن إلى الشريف في الدعاوى المرفوعة أمام محكمة الشريف. كما يجب تبرير أسباب منح التمديد إلى فترات زمنية أخرى، ويجب أن تكون هذه الأسباب واضحة.

#### ٤٤. الموافقة على مخالفة قاعدة ١٤٠ يوما.

وفي الوقت الحالي فإنه في حالة مخالفة قاعدة ١١٠ يوما، يطلق سراح المتهم ويصبح محصنا من أية مقاضاة لاحقة بصدد التهم التي يواجهها. كما يجب تعديل هذه القاعدة لتسمح للمتهم بأن يطالب بالإفراج عنه بكفالة، وهي الحالة التي تسري عليها قاعدة ١٢ شهرا.

#### مكان المحكمة

#### ٤٥. عرف عقد الجلسات في فترات مختلفة.

يجب أن يظل مكان المحكمة العليا في اسكتلندا

#### ٤٦. مكان سماع الدعاوى.

#### أبريدن ودندي

وهناك حاجة لمزيد من المصادر في كل من أبريدن ودندي لتمكين المحكمة من الانعقاد في هذين المكانين بصورة متكررة.

#### ٤٧. إحالة الدعاوى إلى محاكم أخرى.

ولا بد أن تكون الدعاوى قابلة للإحالة بين المحاكم بصورة إدارية عندما يتفق الطرفان على ذلك بدون حضور أي منهما، وفي حالات معينة يجب أن يكون إحالة الدعوى إلى قاعة المحكمة المناسبة ممكنا حيث لا توجد بها جلسة متزامنة.

#### محكمة الجلسة التمهيدية

#### ٤٨. مكان سماع الجلسات التمهيدية.

يجب عقد الجلسات التمهيدية بصورة مبدئية في إدنبره وغلانغو ويجب تعيين القضاة القدامى لإدارة إدخال النظام.

#### ٤٩. إدارة عمل محكمة الجلسات التمهيدية.

وإذا أصبحت أبريدن مكانا دائما لعقد المحكمة العليا، فيجوز آنذاك عقد الجلسات هناك إن أمكن ذلك.

#### ٥٠. وضع دور جديد للقاضي.

يجب أن تكون مدة خدمة القاضي المعين لهذا الغرض في غلاسغو لفترة تبلغ ستة (٦) أشهر.

#### ٥١. توقيت الجلسات التمهيدية.

ولتشجيع حضور المحامي الذي يعتزم القيام بالرافعة أثناء المحاكمة، يجوز تحديد الدعوى في أوقات تناسب التزامهم تجاه المحاكمات القائمة آنذاك.

## ٥٢. تخطيط المحاكمات التمهيدية.

ويجب تحديد محاكمات الجلسات التمهيدية بالإضافة إلى الدعاوى التي لم يبت فيها بعد لاستيعاب أية فترات ركود. كما يجب إدخال نظام تدوين إلكتروني لضمان توافر كل التفاصيل والتواريخ لكاتب المحكمة.

## ٥٣. المحاكمات التي لا يمكن التقدم فيها.

في حالة إخفاق المتهم في المثول أمام المحكمة أثناء أية جلسة تمهيدية، فيجوز إصدار أمر بضبطه وإحضاره ويتم تحديد جلسة تمهيدية أخرى أو محاكمة.

## ٥٤. المحاكمة في غياب المتهم

في بعض الحالات يجب التقدم في سير المحاكمة في غياب المتهم.

## ٥٥. التدريب

يجب تدريب كل من سيعمل في النظام الجديد (الفقرات من ١١-١ إلى ١١-٢١ من التقرير)

## المحكمة العليا في غلاسغو

## ٥٦. الممارسة العامة في غلاسغو

يسافر القضاة وكتبة المحكمة كل يوم اثنين من كل أسبوعين للعمل في غلاسغو، ولكن هذا ما تنص عليه القاعدة، أما ما يحدث بالفعل فإن هذه ليست الحالة دائما ولكن عادة ما تمتد المحاكمات إلى ما بعد هذه الفترة ويجب على القضاة أن يعقدوا جلسات متتابعة.

## ٥٧. الموظفون الدائمون.

يجب تعيين موظفين دائمين في غلاسغو للمساعدة في إدارة أعمال المحكمة

## ٥٨. المدعي العام رئيس الجلسة

قد يستدعي هذا المنصب أن تجرى إعادة النظر فيه في ضوء التقرير الداخلي لمكتب المحكمة العليا.

## ٥٩. كلية الحقوق- الدعم الإداري

يجب على كلية الحقوق تعيين مساعد إداري في غلاسغو.

## ٦٠. القضاة

٦١. يجب أن يظل القضاة في مناصبهم لمدة تزيد عن المدة الحالية.

## ٦٢. القضاة المؤقتون

كما يجب أن يصدر القضاة المؤقتون أمرا مفتوحا بالسجن أو السجن لمدة تزيد عن ستة (٦) أشهر (الفقرات من ١٢-١ إلى ١٢-١٨ من التقرير)

## مقدار القضايا التي تتولاها المراجعة القضائية

### ٦٣. ما هي الدعوى المنظورة حالياً أمام المحكمة؟

وتعتبر المحكمة العليا هي المحكمة المناسبة لسماع الدعاوى التي يجوز إصدار حكم فيها يفوق سلطة الشريف والقضايا التي بها أمور قانونية جديدة أو تعقيد أو تكون ذات أهمية خاصة للجمهور.

### ٦٤. التطور التاريخي لمقدار القضايا التي تتولاها المراجع القضائية

تتمتع المحكمة العليا باختصاص قضائي مقصور لمحاكمات بعض الجرائم. وقد ازدادت سلطة الشريف لإصدار الأحكام بمرور الوقت. وفي عام ٢٠٠١، بلغت نسبة المتهمين الذين حصلوا على حكم غير السجن ١٣٪، بينما حكم على حوالي ٢٦٪ بأحكام السجن وهو الأمر الذي كان يمكن أن تضطلع به محكمة الشريف.

### ٦٥. سلطة الشريف لإصدار الأحكام- الحد المناسب

منذ أوائل الثمانينات، كانت هناك زيادة ملحوظة في قضايا مكافحة المخدرات التي تمت إحالتها إلى المحكمة العليا، وكان العديد منها يتضمن كمية متوسطة من المخدرات وزيادة كبيرة في حوادث السرقة في المنشآت التجارية باستخدام أسلحة بديلة. ولم تكن مثل هذه القضية تتطلب أن يرأسها قاض من المحكمة العليا. حيث إن قضاة المحكمة العليا ينظرون في القضايا شديدة الخطورة ولا يجب تدخلهم في القضايا التي يمكن البت فيها بصورة كاملة في محكمة الشريف. كما يجب أن تزداد سلطة الشريف على إصدار الأحكام إلى خمس سنوات لتمكين نقل القضايا الأقل خطورة والتي يتم نظرها أمام المحكمة العليا إلى هذه المحكمة، والتي غالباً ما تكون من الأنواع المذكورة أعلاه. كما يجب الإبقاء على سلطة الشريف في إحالة الدعوى إلى المحكمة العليا لإصدار حكم فيها.

### ٦٦. الإعداد للتغيير

يجب تدريب الشريف على أدواره الموسعة (الفقرات من ١٣-١ إلى ١٣-٢٢ من التقرير)

## المصادر

### ٦٧. تعريف

ويعتبر الأفراد والكوادر هم أهم مصادر نظام العدل الجنائي، وكذلك فإن توظيف الأشخاص الذين يمثلون محكمة التاج والدفاع يعتبر ذا أهمية كبيرة.

### ٦٨. محكمة التاج

ويتطلب تنفيذ التقرير مصادر إضافية لمحكمة التاج.

### ٦٩. تمويل الدفاع

لم تزد رسوم المساعدة القانونية المدفوعة للمحامين أمام المحكمة العليا لمدة عشر (١٠) سنوات على الرغم من زيادة متوسط رسوم كل دعوى. وتبرر هذه الزيادة بزيادة تعقيد الدعاوى وعدد حالات تأجيل الدعاوى.

## ٧٠. منصب المحامي

يجب أن تكون هناك مداوات بين كلية الحقوق والهيئة التنفيذية الاسكتلندية حول نظام الأجور.

## ٧١. رسوم الجلسة التمهيدية

يجب أن تشمل رسوم الجلسة التمهيدية ركن حضور الجلسة بواسطة المحامي الذي يعتزم المرافعة أمام المحكمة بالإضافة إلى رسوم أول يوم من المحاكمة.

## ٧٢. الموافقة على تعيين المحامي والمدعي العام

يجب على هيئة المساعدة القانونية الاسكتلندية أن تعيد النظر في سياساتها فيما يتعلق بالموافقة على المحامي إذا ما توسع الاختصاص القضائي لمحكمة الشريف.

## ترتيب حضور المتهم والشهود والمحلفين

## ٧٣. إلغاء الحضور غير الضروري للمتهم المسجون

يجب أن يكون الشخص المتهم مطالبا بالحضور أمام المحكمة إذا كانت العلة من حضوره هذا تكمن في سبب غير الحضور الرسمي الروتيني. ولا بد من إعادة النظر في موضوع إنشاء دائرة تليفزيونية مغلقة للحضور الرسمي.

## ٧٤. التأجيل لإصدار الحكم

يجب ممثل المتهم في القضايا المهيأة للحكم أمام المحكمة إن أمكن وحيث يجلس القاضي. وإذا لم يكن هذا الأمر عمليا أو كان من غير المعقول توقع انتقال الأطراف المعنية، فيجب آنذاك تحديد تاريخ آخر دون المطالبة بحضور المتهم. هذا ويجب تمديد الحد الزمني للحبس الاحتياطي للمتهم بهدف تمكين وضع التقارير في أربعة أسابيع أو ثمانية أسابيع بناء على السبب الذي تم توضيحه.

## ٧٥. حضور المتهم المفرج عنه بكفالة

يجب حضور المتهم قبل الوقت المحدد للمناداة على الدعوى بخمس وأربعين (٤٥) دقيقة على الأقل كشرط أساسي للكفالة، كما يجب أن يظل المتهم في مبنى المحكمة لنفس المدة بعد انقضاء اليوم القضائي. ويجب توفير أماكن إقامة حيث يسهل إجراء الاتصالات كلما أمكن بين المتهم والشهود والضحايا وعائلاتهم.

## ٧٦. دعوة الشهود للمثول أمام المحكمة في المستقبل.

يجب توحيد إجراءات دعوة الشهود للمثول أمام المحكمة في كل اسكتلندا. فإما أن يتم إنشاء هيئة تضطلع بمسئولية ترتيب حضور الشهود للمحكمة، وتكون مسؤولة أمام محكمة التاج، أو أن تستمر الشرطة في الاضطلاع بهذا الأمر. ويجب تكوين مجموعة عمل للنظر في هذه الخيارات.

## ٧٧. الشهود المتعضون

يجب الحصول على مزيد من المعلومات عن الشهود في مرحلة التحقيق المبدي، كما يجب أن تكون هذه المعلومات متاحة لمعرفة ما إذا هناك حاجة لإجراءات خاصة لضمان حضور الشاهد إلى المحكمة.

## ٧٨. الشاهد الذي يعتزم الهروب

يجب إعطاء السلطة للمحكمة لكي تفرض قيودا على حرية حركة الشهود حتى موعد المحاكمة، ومن ثم تتم متابعة الشهود المتعضين إلكترونيا ومراقبة حركاتهم.

## ٧٩. حضور الشهود في أول أيام المحاكمة والأيام التالية.

٨٠. ويتعين على الشهود الذين يعملون بالخدمة العامة أن يتصلوا بخط تليفون كل مساء أثناء سير المحاكمة لمعرفة ما إذا كانوا مازالوا مطلوبين للمثول أمام المحكمة.

## ٨١. معلومات عن مدى إمكانية تواجد الشاهد في الجلسة التمهيدية

ويجب توافر معلومات في الجلسة التمهيدية عن إمكانية تواجد الشاهد.

## ٨٢. المحلفون

لا بد من وجود نظام أفضل لاستدعاء المحلفين للمثول أمام المحكمة وإدارة أفضل لهم إبان تواجدهم في قاعة المحكمة.

## ٨٣. يوم المحكمة

يجب أن يبدأ يوم المحكمة من الساعة العاشرة صباحا وينتهي في الساعة الرابعة والنصف عصرا. الفقرات من ١٥-١ إلى ١٥-٥ (من التقرير).

## مساندة الأطراف أمام المحكمة.

## ٨٤. خدمة الشهود

يجب أن تمتد خدمة الشهود إلى المحكمة العليا. ويجب إخطار الشهود بصفة دورية بتطورات الدعوى.

## ٨٥. توفير محل إقامة لأقارب الضحايا والشهود المعرضين للخطر.

يجب توفير مكان إقامة للضحايا وأسرهم، كما يجب إعطاء الأولوية لتوفير دائرة تليفزيونية مغلقة بين قاعة المحكمة ومكان الإقامة هذا.

## ٨٦. إجراءات شهادة الشهود المتطوعين والشاهد الطفل.

يجب إدراج المستندات التي تطالب باتخاذ إجراءات خاصة للشهود مع مستندات المحاكمة. يجب لفت انتباه المحكمة إلى القضايا التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الأطفال كضحايا أو الشهود أو المتهم في الجلسة التمهيدية لضمان اتخاذ الترتيبات الممكنة للمحاكمة. (الفقرات من ١٦-١ إلى ١٦-٢٢ من التقرير) الفقرات من ١٦,١-١ إلى ١٥-٥١ من التقرير.)

## موضوعات انتقال السلطة

٨٧. يجب تعديل الملحق رقم (٦) من القانون الاسكتلندي لسنة ١٩٨٨ بهدف توضيح أن قيام المحامي العام أو إخفاقه في القيام بعمله كنائب عام أو أي شخص يعمل بموجب سلطته أو بالنيابة عنه مستثنى من تعريف موضوع انتقال السلطة.

## موضوعات أخرى

### ٨٨. الأطباء الشرعيون وأطباء التشريح

يجب أن تكون محكمة التاج قادرة على الإخطار بأنها تعتمد على أدلة أحد الأطباء الشرعيين في قائمة أسماء الشهود بدون تحديدهم.

### الخاتمة

٨٩. إن هذه الدورية واسعة جدا وتغطي مجموعة كبيرة من الأمور بداية من رفع التقارير عن الدعوى إلى المدعى العام وعلى الفصل النهائي في الدعوى، ولا ريب أن النظام المقترح في هذه الدورية يجب أن يضيف مزيدا من الثقة على تخطيط الأعمال والذي يضمن بدوره الحد من المضايقات التي تحدث للأشخاص الذين يدخلون في نظام العدل الجنائي. فهي تحاول أن تحقق نوعا من التوازن بين حقوق الضحية وحقوق المتهم بغرض وضع نظام موحد والذي من شأنه أن يضيف ثقة أكبر في نظام العدل الجنائي في اسكتلندا.

مرفق طيه قائمة بالتوصيات.